

ضرورة العلم بوجود الخالق عز وجل



أ. د. مصطفى حلمي

مقالات متعلقة

تاريخ الإضافة: 5/9/2015 ميلادي - 20/11/1436 هجري

الزيارات: 8866

ضرورة العلم بوجود الخالق عز وجل

يرى ابن تيمية أن العلم بالله عز وجل أمر فطرى ضروري، ولهذا جاءت الرسل لتأمر الخلق أن يعبدوا الله وحده، وأن يطيعوا رسله لا بأن يكتسبوا[1] علمًا نظريًّا بوجود الخالق وصدق رسله، كما يظن المتكلمون والمتفلسفة - لكن مَن جحد الحق أمروه بالإقرار به، وأقاموا الحجة عليه، وبيَّنوا معاندته، وأنه جاحد للحق الذي يعرفه، وكذلك الرسول صلى الله عليه وسلم، كانوا يعلمون أنه صادق ويكذبونه[2].

أي: إن معرفة الله تعالى الفطرية في النفس البشرية يدعمها الرسول صلى الله عليه وسلم ويفصِّلها، فهو المصدر الوحيد الهادف لمعرفة الله تعالى وعبادته لمن يرغب بإخلاص وتجرُّد، ولا ينكر ذلك إلا معاند مُصِر على الإشاحة بوجهه، لكن لا يرى نور الحق!

ومن موجبات رحمة الله عز وجل وكرمه وحكمته - أنه علَّم الإنسان ما لم يعلم، فإن أول ما أنزل الله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ [العلق: 1 - 5].

فذكر أنه الأكرم وهو أبلغ من الكريم، وهو المحسن غاية الإحسان، ومن كرمه أنه علَّم بالقلم، علَّم الإنسان ما لم يعلم، فعلَّمه العلوم بقلبه والتعبير عنها بلسانه)[3].

وينتقل ابن تيمية من شرح هذه الآيات وتفسيرها إلى استخلاص أنها أيضًا حجة على من أنكر قدرة الله تعالى، فإن من رأى العلقة قطعة من دم، فقيل له: هذه العلقة يصير منها إنسان يعلم العلوم بأنواعها، لكان يتعجب من هذا غاية العجب، وينكره أعظم الإنكار، ومعلوم أن نقل الإنسان من كونه علقة إلى أن يصير إنسانًا عالمًا قادرًا كاتبًا، أعظم من جعل مثل هذا الإنسان يعلم ما أمر الله به، وما أخبر به؛ أي: بعبارة أخرى، فإذا كان الله تعالى علَّمه هذه العلوم، (فكيف يمتنع عليه أن يعلِّمه ما يأمره به وما يخبره به؟)، ولهذا أرسل إلى بني آدم الرسل، فمن موجبات حكمته عز وجل إرسال الرسل من جنس البشر وبلسانهم، (فهو أتم في الحكمة والرحمة، وذكر سبحانه أنهم لا يمكنهم الأخذ عن الملَك، وأنه لو نزل ملك، لكان يجعله في صورة بشر؛ ليأخذوا عنه، ولهذا لم يكن البشر يرون الملائكة إلا في صورة الآدميين، كما كان جبريل يأتي في صورة دِحية الكلبي)[4].

واستطرد ابن تيمية في شرح الأدلة، وهي الآيات والبراهين التي يحتوي عليها القرآن الكريم؛ ليعلمنا أنها أدلة عقلية بصورة لا تقبل الشك، وتوصَّل إلى البرهان مباشرة، بلا حاجة إلى مقدمات أخرى كما يفعل المناطقة، ولخص بالذكر الآيات المخلوقة في الكون، فإن المخلوقات كلها (آيات للرب، فما من مخلوق إلا وهو آية له، هو دليل وبرهان وعلامة على ذاته وصفاته ووحدانيته عز وجل)[5].

لقد لفت نظرنا شيخ الإسلام إلى السمات العقلية لأدلة الشرع، وإذا كانت الأدلة الشرعية عقلية أيضًا، فإن ابن تيمية يعلل نشأة فكرة الفصل بين العقل والشرع إلى التقصير في فَهْم وتقدير ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم؛ إذ أخرج المتكلمون والفلاسفة ما تُعلَم دلالته بالعقل عن مسمَّى الشرع، وعندئذ حدث التنازع في صرفة الله وتوحيده وأصول الدين:

هل يجب ويحصل بالشرع؟

أو يجب ويحصل بالعقل؟

أو يجب بالشرع ويحصل بالعقل؟

على ثلاثة أقوال.

وبعد عرض آراء الأقوال المختلفة ونسبتها إلى أصحابها، يقرر أن أعدل الأقوال هي أن الأفعال مشتملة على أوصاف تقتضي حسنها ووجوبها، وتقتضي قُبحها وتحريمها، وإن ذلك قد يُعلَم بالعقل؛ لأن الله لا يعذب أحدًا إلا بعد بلوغ الرسالة؛ كما قال: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ [الإسراء: 15].

ومما يزيد الأمر وضوحًا أن أكثر الناس يُقِرون بأن الأحكام العملية تُعلَم بالعقل أيضًا، فبالعقل يُعرف الحسن والقبح، فتكون الأدلة العقلية دالة على الأحكام العملية أيضًا، ويجوز أن تسمى شرعية؛ لأن الشرع قررها ووافقها، أو دل عليها وأرشد إليها[6].

فكيف يسوغ وصف أدلة الأحكام العملية بأنها عقلية - بالإضافة إلى كونها شرعية - ولا يسوغ إطلاق نفس الوصف على أدلة أصول الدين التي تشتمل على أهم المطالب العالية؛ كإثبات الرب عز وجل، ووحدانيته، وصدق رُسله، وقدرته على المعاد؟!

إنها الأولى أن تُعد شرعية عقلية في آن واحد، وقد بيَّن الرسول صلى الله عليه وسلم الأدلة والبراهين والحجج، وعلى المسلمين اتباعه في قضايا أصول الدين؛ كاتباعه في قضايا الفروع؛ أي: المسائل الفقهية في العبادات والمعاملات[7].

وكان الدافع الرئيسي لابن تيمية من كل ما تقدَّم هو إقناع المتكلمين والفلاسفة أن أدلة القرآن والسنة كافية بذاتها لمعرفة العقائد الإسلامية والحجاج بها أمام المخالفين، وهو صاحب فكرة أن الأدلة الشرعية هي في ذاتها عقلية أيضًا؛ أي: إن مصدرها الشرع، ويُستدل بها بطريق العقل أيضًا كما سيأتي تفصيلًا، ومِن ثَم فلا فصل بين الشرع والعقل، ولا حاجة لابتداع أدلة مستمدة من الفلسفة اليونانية لاستخدامها في المناظرة والحجاج العقلي، وأن هذا الفصل لم ينشأ إلا بعد القرون المفضلة الأولى؛ إذ كان أهلها على دِرايَة تامة بنصوص الكتاب والسنة؛ فهمًا واستيعابًا، واستدلالاً شرعًا وعقلاً.

---

[1] ص 35 النبوات.

[2] يعنى باكتساب العلم النظري الطريقة التي أحدثها المتكلمون، فقالوا بالحدوث والقدم، واستعملوا بعض الاصطلاحات الفلسفية اليونانية، وظنوا أنهم يشغلون بها على صحة العقائد الإسلامية؛ من حيث إثبات وجود الله عز وجل، وحدوث العالم.

[3] النبوات ص 163.

[4] نفسه ص 164.

[5] نفسه ص 175.

[6] وهو يرى من سياق عرضه للآراء أن معرفة الله عز وجل وتوحيده وأصول الدين، تجب وتحصل بالشرع، مع التقيد بالتقسيم الذي يَلتزمه عد تناوُله للشرع بأنه يتفرع إلى ما هو سمعي وما هو عقلي، وكثيرًا ما يتفق الدليلان الشرعي والعقلي معًا.

وفي المسائل الفقهية من العبادات والمعاملات لا تحليل وتحريم إلا بموجب أوامر الشرع.

[7] ويشرح ابن تيمية لفظ السنة بمعناها الشامل، فإن السنة التي يجب اتباعها هي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي تُذكر في الأصول والاعتقادات، وتذكر في الأعمال والعبادات، وكلاهما يدخل فيما أخبر به وأمر به، ص 63 النبوات.
